

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9748

الثلاثاء، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل (سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	إكوادور السيد دي لا غاسكا
	الجزائر السيد قواوي
	جمهورية كوريا السيد هوانغ
	سلوفينيا السيد جبوغار
	سيراليون السيد سوا
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غيانا السيدة رودريغيس - بيركيت
	فرنسا السيدة جارو - دارنو
	مالطة السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود
	اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-29585 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانز غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة جويس مسويا، وكيلة الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة نجا جمعان، الأستاذة الجامعية وعضو مجلس إدارة شركة جمعان للتجارة والاستثمار.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غرونديبرغ.

السيد غرونديبرغ (تكلم بالإنكليزية): إذ أخطب المجلس اليوم، لا يزال التصعيد العسكري في الشرق الأوسط الذي نشهده الآن منذ عام مستمرا وربما يخرج عن السيطرة. لقد أزهقت أرواح لا تحصى، وعمّ الشعور بالألم والحزن في المنطقة بينما يظل الأمل في إحراز تقدم بعيد المنال. ومما يؤسف له أن اليمن جزء من هذا التصعيد، وربما يتدهور فيه الوضع أكثر. خلال هذه الفترة، ظلت سلامة موظفي الأمم المتحدة عرضة للخطر على نحو متزايد. لقد كان عاماً عصبياً بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة في المنطقة. ففي اليمن، تواصل جماعة أنصار الله احتجاز موظفي الأمم المتحدة والفاعلين في المجتمع المدني وموظفي البعثات الدبلوماسية بشكل تعسفي. عليه، فإنني أكرر النداء العاجل الذي أطلقه الأمين العام - يتعين الوقف الفوري لإطلاق النار والتهديدات الإقليمية لوقف النزاع الذي يتسع نطاقه.

لقد اكتوى اليمن وشعبه بتأثير هذا النزاع الإقليمي المتصاعد. فمنذ إحاطتي السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.9723) واصلت جماعة

أنصار الله هجماتها على الملاحة الدولية وحاولت مرار استهداف إسرائيل بالصواريخ والطائرات المسيرة. وأدت هذه الهجمات المتكررة، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على ناقلات النفط، إلى تصاعد خطر وقوع كارثة بيئية مثل تلك التي تم تجنبها بصعوبة بعد الهجوم على السفينة التجارية "سونيون". إن هذه الهجمات على السفن المدنية غير مقبولة على الإطلاق ويجب أن تتوقف فوراً. فالبحر الأحمر ممر مائي عالمي، ويجب أن يكون ممراً آمناً لصالح الجميع.

رداً على تلك الهجمات، شنت غارات جوية بقيادة الولايات المتحدة على أربع محافظات يمنية، بالإضافة إلى غارات إسرائيلية على الحديدة. وبالتالي فإن التقارير التي تشير إلى سقوط ضحايا في الحديدة والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية في المدينة مثيرة للقلق. إن دورة الانتقام هذه ستخسف باليمن إلى حضيض النزاع الإقليمي، مما يهدد آماله في تحقيق السلام والاستقرار. علاوة على ذلك، فإنه يصرف الانتباه عن الحاجة الملحة لمعالجة الأزمة الدولية التي يسببها اليمن نفسه.

لا يزال اليمنيون يتطلعون ويعملون من أجل السلام بعد أكثر من تسع سنوات من النزاع الذي دمر البلد وشرذم ملايين المواطنين وشتت شمل العائلات ودمر اقتصادهم. لكنهم لا زالوا يزالون يرون انحسار المساحة المتاحة لهم للمشاركة الهادفة وبناء السلام بسبب الهجمات والاعتقالات التعسفية والتهديدات بالقتل والترهيب، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله. وأدعو هذه الجماعة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفاً، ومن بينهم 17 من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم أربع نساء، إحداهن من أعضاء فريقتي، كما أدعوها إلى إنهاء حملة الاعتقالات. وأعوّل على دعم المجلس في توجيه تلك الرسالة الواضحة.

لقد تحدثت مؤخراً مع مختلف منظمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية والناشطين وصناع السلام المحليين، وأخبروني بمدى تأثرهم الشديد بالموجة الأخيرة من الاعتقالات التعسفية التي تتفادها جماعة أنصار الله، التي تتفاقم بسبب الاتهامات الغامضة الباطلة والافتقار لأي إجراءات قانونية سليمة، بهدف تشويه السمعة

الوضع بين الحين والآخر. ولا تزال قنوات الاتصال مع القيادة العسكرية العليا مستمرة عبر لجنة التنسيق العسكري، مما يعزز الرسالة الفائلة بأن العمل الأساسي الذي أنجز الآن سيكون حاسماً لضمان استقرار وقف إطلاق النار في المستقبل وغيره من الترتيبات الأمنية. لقد استضفنا مؤخراً وفداً من الحكومة اليمنية للتخطيط والتحصير لآلية وقف إطلاق النار على مستوى البلد، ونأمل أن نعدّ جلسات إضافية مع جماعة أنصار الله والشركاء الآخرين المعنيين قريباً.

ثالثاً، على الصعيد الاقتصادي، حددنا خيارات على المستوى التقني ونعمل على إقناع الأطراف بأن التعاون في القضايا الاقتصادية يعدّ السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولا تزال على اتصال وثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، لا سيما في القطاع المصرفي، حيث يؤكد الانهيار المحتمل لأحد البنوك التجارية الكبرى الحاجة الملحة للتعاون.

ولأكن واضحاً: فالأدوات موجودة، وأحث الأطراف على إبداء الإرادة اللازمة وإعطاء الأولوية لاحتياجات اليمنيين. في ذلك الصدد، فإنني أتطلع إلى الإحاطة التي ستقدمها السيدة جمعان. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية لاتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، يجب أن نعترف بالعبء الهائل الذي لا تزال المرأة اليمنية تتحمله في النزاع، ويجب أن نعترف بشجاعته أيضاً. لقد ظلت المرأة اليمنية في طليعة قيادة جهود بناء السلام لسنوات، ومن المهم الآن أن نعطي صوتها أكثر من ذي قبل. أدعو جميع الأطراف إلى كفالة تمكين المرأة من صياغة القرارات التي ستمهد الطريق إلى تحقيق السلام الدائم في اليمن. دعماً لذلك، أجرى مكنتي، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشاورات محددة مع أكثر من 400 مواطن يمني، رجالاً ونساء، لبلورة رؤية لعملية سلام شاملة في اليمن. ترمي هذه المشاورات إلى إشراك المرأة في المفاوضات بشكل هادف وإرساء الأسس لسلام أكثر شمولاً واستدامة. تعزز هذه الجهود التزامنا بتعزيز المشاركة المباشرة للمرأة في جميع مسارات عملية السلام.

لا يزال مكنتي ملتزماً بالسعي إلى جميع الفرص الممكنة لبناء السلام في اليمن. ويجب على الأطراف الالتزام بتحقيق السلام باتخاذ

وتهيئة مناخ من الخوف وعدم الثقة. وتشكل التقارير الواردة مؤخراً عن إحالة بعض المحتجزين إلى ما يسمى بالحاكمة الجنائية ضربة أخرى لجهودنا الجماعية لبناء السلام وتحقيق الاستقرار في اليمن. لقد أخبرت جماعة أنصار الله مراراً وتكراراً أن مثل هذه التصرفات لا تشير إلى نوايا أو مصلحة في التفاوض لتحقيق السلام. ولا تزال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان يؤدون دوراً حاسماً في تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتعزيز التماسك الاجتماعي. إنهم بحاجة إلى تدابير حماية فاعلة ودعم دولي فعال حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم بطريقة آمنة.

منذ إحاطتي الأخيرة إلى المجلس، شاركتُ في مناقشات بناءة مع أصحاب المصلحة اليمنيين والدوليين خلال زيارتي إلى نيويورك وطهران وموسكو. فبالإضافة إلى طلب الدعم للإفراج عن المحتجزين، شددت مشاركاتي على رسالتين هامتين أود أن أتشاطرهما مع المجلس.

أولاً، لا يزال الحل السلمي للنزاع في اليمن يعدّ السبيل الأكثر قابلية للتطبيق للمضي قدماً، والأكثر أهمية أنه قابل للتحقيق بالتأكيد.

ثانياً، إن الشعب اليمني بحاجة إلى دعم دولي متواصل وموحد، وعلينا أن نركز بشكل جماعي على تحقيق السلام فعلاً. إن هذه ليست مجرد تطلعات، إذ لدينا العناصر والأدوات اللازمة لتمهيد الطريق، وبالتالي أود أن أشرح ذلك بالتفصيل.

أولاً، هناك الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف من أجل وضع خريطة طريق، بما في ذلك كفالة وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والتحصير لعملية سياسية شاملة. وعلى الرغم من التصعيد، تظل هذه الالتزامات تمثل اللبنة الأساسية لبناء السلام في اليمن، فضلاً عن كونها مرجعية لمناقشاتنا مع الأطراف. دعماً لهذه المناقشات، بدأ مكنتي هذا الشهر عقد جلسات حوار سياسي مع ممثلي الأحزاب والكيانات السياسية اليمنية، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، بمشاركة فاعلة من النساء والشباب.

ثانياً، على الجبهة العسكرية يسود هدوء نسبي على الخطوط الأمامية، على الرغم من المناوشات المتقطعة التي تذكرنا بهشاشة

المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة في اليمن. وتكشف هذه الاعتقالات عن نمط متزايد وغير مقبول من الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء المنطقة. عليه، يجب حماية موظفي الإغاثة الإنسانية، وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

على مدار الشهر الماضي، واصلت الأمم المتحدة بذل جهود دبلوماسية دؤوبة مع سلطات الأمر الواقع الحوثية وغيرها من المحاورين للإفراج عن المحتجزين تعسفاً، بما في ذلك خلال الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة. وأعرب عن امتناني للدعم الفعال الذي تلقيناه من الدول الأعضاء، بما في ذلك من كبرى الدول في المنطقة، ونرحب كثيراً بالالتزام المستمر من قبل الدول الأعضاء والجهات المانحة بدعم المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن. اعتباراً من اليوم، وبفضل المناصرة المستمرة، تأكدنا من أن غالبية موظفي الأمم المتحدة المحتجزين قد تواصلوا مع عائلاتهم أو أقاربهم، فضلاً عن توفير الرعاية الطبية لمن هم بحاجة إليها. ونواصل التشديد على ضرورة معاملة زملائنا بطريقة إنسانية وفي احترام كامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالضمانات القضائية، حسب الاقتضاء.

أود أيضاً أن أعتم هذه الفرصة لأعرب عن تعازي لأسر ما لا يقل عن 48 مهاجراً فقدوا أرواحهم مؤخراً قبالة سواحل جيبوتي. لقد تبين لنا أنهم كانوا عائدين من اليمن إلى جيبوتي عندما أجبرهم المهربون على إخلاء مركبهم في عرض البحر. ووفقاً لزملائنا في المنظمة الدولية للهجرة، لا يزال 57 شخصاً آخرين كانوا على متن السفينة في عداد المفقودين. وتواصل الأمم المتحدة دعم السلطات في جيبوتي في عمليات البحث والإنقاذ. حتى الآن، تم إنقاذ 197 شخصاً ويتلقون الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي. إن عام 2024 يعدُّ الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة للمهاجرين الذين يعبرون البحر بين القرن الأفريقي واليمن. كما أن هذا الحادث بمثابة تذكير مأساوي بالمخاطر التي يواجهها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء على امتداد طرق الهجرة هذه. ففي نهاية المطاف، هذه تحديات تتطلب حلولاً إقليمية.

إجراءات هادفة، بما في ذلك الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين تعسفاً. فما أشد الحاجة إلى الوحدة والتركيز على الهدف في اليمن أكثر من أي وقت مضى. وأود أن أؤكد مرة أخرى أنه وعلى الرغم من اتساع النزاع الإقليمي لا يزال تحقيق السلام في اليمن ممكناً، ويجب أن نواصل التركيز على تحقيقه فعلاً. ويجسد المجلس آمال المجتمع الدولي في إمكانية حل النزاعات عن طريق التعاون والدبلوماسية الدوليين. بصفتي المبعوث الخاص لليمن، أود أن أنقل تطلعات الشعب اليمني وأن أحث المجلس على التكاتف لأجل وقف إراقة الدماء ودعم كل الجهود المؤدية لإحلال السلام في منطقة تمس حاجتها إليه.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أشكر السيد غرونديبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (تكلت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ على إحاطته، وعلى جهوده الدؤوبة بالنيابة عن الشعب اليمني.

أود أن أبدأ مرة أخرى بالمطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني الذين احتجزهم الحوثيون تعسفاً منذ حزيران/يونيه من هذا العام، فضلاً عن زملائنا في الأمم المتحدة الذين تم احتجازهم منذ عامي 2021 و 2023. إننا نرفض بشكل قاطع الادعاءات الموجهة ضد زملائنا. ولا ينبغي أبداً اعتقال أو احتجاز موظفي الأمم المتحدة بسبب العمل الذي يؤديه في تنفيذ ولايتنا.

لذلك أردد القلق الشديد الذي أعرب عنه مدراء المنظمات المتضررة في بيان صدر يوم السبت 12 تشرين الأول/أكتوبر حول التقارير عن إحالة عدد كبير من زملائنا المحتجزين تعسفاً إلى المحاكمة الجنائية، بمن فيهم ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة، اثنان من اليونيسكو وواحد من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كانوا قد احتجزوا في عامي 2021 و 2023. إن احتمال توجيه اتهامات ضد زملائنا أمر غير مقبول. ولا يزال الاحتجاز التعسفي للعاملين في المجال الإنساني والاتهامات الباطلة الموجهة إليهم يعيقان قدرتنا على تقديم

ونسورنا قلق بالغ من تأثير الأزمة الإنسانية في اليمن على التدهور السريع للأوضاع في الشرق الأوسط. كما نعرب عن قلقنا إزاء الهجمات المستمرة المتبادلة من اليمن وعليها والتي ألحقت أضراراً بالبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة والموانئ في الحديدة ورأس عيسى. لا يزال الميناءان يعملان وقاداران على استقبال الواردات التجارية والإنسانية. ولكن لا تزال محطات الطاقة في مدينة الحديدة بأسرها تعمل بطاقة محدودة جداً. استجابة لذلك، تقدم الأمم المتحدة الدعم للمرافق الصحية لضمان استمرار الخدمات الأساسية. ونود أن نذكر الجميع بأنه يجب على جميع الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، ونكرر دعوات الأمين العام إلى ممارسة أكبر قدر ممكن من ضبط النفس وإلى جميع الأطراف المعنية بتجنب الهجمات التي يمكن أن تؤذي المدنيين أو تلحق الضرر بالبنية التحتية المدنية. ويجب الحفاظ على البنية التحتية التي لا غنى عنها لحياة السكان. إن موانئ اليمن الواقعة على البحر الأحمر شريان حياة لملايين الأشخاص في جميع أنحاء البلد. ومن الضروري كفالة استمرار فتحها وتشغيلها.

وفي ظل التصعيد الإقليمي، يستمر تفاقم الوضع الإنساني في اليمن من حيث السعة والخطورة، وبالتالي تزداد معدلات الجوع أيضاً. ففي شهر آب/أغسطس ارتفعت أعداد الأشخاص الذين لا يملكون ما يكفي من الطعام إلى مستويات غير مسبوقة، وتضاعفت مستويات الحرمان الغذائي الشديد في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع الحوثية منذ العام الماضي. كما يستمر نقشي الكوليرا. فمذ آذار/مارس أبلغ عن أكثر من 203 000 حالة مشتبه في إصابتها بالمرض وتوفي أكثر من 720 شخصاً، وتمثل النساء والفتيات 53 في المائة من الحالات، ويتوقع شركاؤنا أن يتضاعف عدد الحالات من الآن وحتى آذار/مارس 2025. ولا تزال دوائر العمل الإنساني مصممة على تقديم المساعدات على نطاق واسع لـ 18.2 مليون شخص من المحتاجين.

ولقد عانى المدنيون في اليمن لفترة طويلة جداً بسبب عوامل خارجة عن إرادتهم. وعانوا من نزاع مدمر على مدى عقد من الزمن أثر بشدة على سبل العيش ودمر الاقتصاد اليمني وأوقع ملايين الأشخاص في براثن الفقر واليأس. وتتلاشى الآن آمالهم في مستقبل أكثر إشراقاً، كأمال الكثيرين في الشرق الأوسط، أمام شبح حرب إقليمية يُحتمل أن تكون كارثية. ويكمن المخرج الوحيد في مضاعفة الجهود المبذولة في سبيل تحقيق السلام المستدام. وأشيد مرة أخرى بالمبعوث الخاص غرونديبرغ على جهوده الدؤوبة في هذا الصدد وأحث الدول الأعضاء على بذل كل ما في وسعها لدعمه وعلى الضغط من أجل استئناف عملية السلام ووقف التصعيد على وجه السرعة في جميع أنحاء المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جمعان.

أود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء والمانحين على دعمهم السخي المستمر للاستجابة الإنسانية في اليمن. تبلغ

وفي ظل التصعيد الإقليمي، يستمر تفاقم الوضع الإنساني في اليمن من حيث السعة والخطورة، وبالتالي تزداد معدلات الجوع أيضاً. ففي شهر آب/أغسطس ارتفعت أعداد الأشخاص الذين لا يملكون ما يكفي من الطعام إلى مستويات غير مسبوقة، وتضاعفت مستويات الحرمان الغذائي الشديد في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع الحوثية منذ العام الماضي. كما يستمر نقشي الكوليرا. فمذ آذار/مارس أبلغ عن أكثر من 203 000 حالة مشتبه في إصابتها بالمرض وتوفي أكثر من 720 شخصاً، وتمثل النساء والفتيات 53 في المائة من الحالات، ويتوقع شركاؤنا أن يتضاعف عدد الحالات من الآن وحتى آذار/مارس 2025. ولا تزال دوائر العمل الإنساني مصممة على تقديم المساعدات على نطاق واسع لـ 18.2 مليون شخص من المحتاجين.

أود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء والمانحين على دعمهم السخي المستمر للاستجابة الإنسانية في اليمن. تبلغ

والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر، كل ذلك ساهم في ارتفاع تكاليف منح الاعتمادات وامتناع المؤسسات المالية الدولية عن التعامل مع البنوك اليمنية، كما أجمت الشركات العالمية الكبرى عن التعامل مع القطاع الخاص. كما هاجرت رؤوس الأموال والعقول البشرية وهاجر الشباب والعمالة الماهرة من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعات. كما قام كثير من أصحاب رؤوس الأموال بتصفية أعمالهم لحماية رؤوس أموالهم من التآكل وإعادة استثمارها في الخارج، مما يحرم المجتمع من هذه الثروة في عملية التنمية. ومن هذه التحديات أيضا تعقيد عملية التنقل بين المدن الرئيسية بسبب القيود المفروضة على الحركة ومن خلال إقفال الطرقات الرئيسية التي تُعتبر هامة للتجارة الداخلية وتنقل البضائع والمواطنين بين المدن والقرى اليمنية. كما خلق اقتصاد حرب أدى إلى جني أرباح وإعادة تمركز الثروة والقوة بين جماعات معينة، مما يؤثر على بقية فئات المجتمع والذين يُحرمون من هذه الفرص، كما يُرمون من تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم في مستقبل أفضل.

إن الصراع الدولي على البحر الأحمر خلق بيئة اقتصادية معقدة لممارسة القطاع الخاص لأنشطته الاقتصادية والاستثمارية. أدى ذلك إلى تقليص الاستيراد للسلع الأساسية، منها الغذائية والأدوية. وقد تسبب ذلك في ارتفاع تكلفة النقل الدولي والتأمين البحري، ناهيك عن تأخر دخول البضائع إلى الأسواق اليمنية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وإحجام القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب عن الاستثمار في اليمن.

إن إقحام اليمن في الصراع الدولي يعقد الحلول السلمية على اليمنيين في تحقيق سلام دائم وعادل. وما يحدث في البحر الأحمر من صراع وهجوم على السفن التجارية وما يحدث من ردود أفعال تقوم بها بعض الدول من هجوم على اليمن، يعقد الوضع على اليمنيين للوصول إلى حلول بوساطة الأمم المتحدة، ممثلة بالمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ الذي يبذل جهودا كبيرة لكي يحقق نتائج إيجابية في الوصول إلى اتفاقية سلام تحقق الاستقرار لليمن واليمنيين. وفي الختام، فإن هناك طرقا لتخفيف الأعباء الاقتصادية على اليمنيين وتتلخص في التالي:

السيدة جمعان: شكرا، سيدتي الرئيسة، على استدعائي لإلقاء كلمتي في مجلس الأمن واهتمام مجلس الأمن لسماع صوت القطاع الخاص في اليمن. كما أشكر جميع أعضاء المجلس على شرف الدعوة وعلى اهتمامهم بالاستماع إلى الأصوات اليمنية. إن هذا فعلا أمر مهم، خاصة أن التطورات الأخيرة في اليمن تؤكد أنه قد حان الوقت لتكون هناك مكانة حقيقية لصوت اليمنيين الذين يتوقون للسلام ولصياغة مستقبل بلادهم لكي تكون له مكانة في تحقيق الرفاهية الإنسانية لجميع اليمنيين.

بدأت الحرب في اليمن منذ عدد من السنوات وتوالت الأحداث بشكل سريع ومعقد، مما خلق بيئة أعمال مضطربة ومعقدة وشديدة التغيير أثرت على أداء القطاع الخاص بشكل خاص وعلى الاقتصاد بشكل عام. ثم تلتها فترة أخرى من الصراع بأدوات اقتصادية مختلفة ومعقدة. وفي هذه المرحلة، تم استخدام أدوات حرب أكثر قوة وفتكا من حيث التأثير والدمار الاقتصادي والمعنوي لليمنيين. الحرب في اليمن كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد. ففي فترة الحرب المسلحة، تضرر القطاع الخاص بشكل مباشر حيث تعرضت منشآته للدمار، منها المصانع والمخازن وقاطرات نقل البضائع بين المدن التي تعرضت لقصف مباشر، مما أدى إلى تدميرها وتحقيق خسائر مالية وبشرية واقتصادية جسيمة. مع ذلك، استمر القطاع الخاص في القيام بدوره الوطني والاجتماعي والإنساني والاقتصادي. كما استمر في الإبقاء على الموظفين ودفع الرواتب، إلى جانب قيامه بالمسؤولية المجتمعية من خلال تقديم المال والدعم للمتضررين مع أن أنشطته الاقتصادية في بداية الحرب، منها ما تأثر وآخر توقف تماما.

وفي المرحلة الثانية من الحرب، فإن أدوات الحرب الاقتصادية التي تم استخدامها أشد فتكا وتأثيرا في الاقتصاد حيث أن انقسام المؤسسات السيادية كان واضحا في سلطات البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة الاتصالات وشركة الطيران اليمنية. وكان واضحا أيضا في انقسام السياسات النقدية وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وانقسام السلطة المالية وتعدد الضرائب وازدواجها، وكذلك تضاعف الجمارك. كما أثرت الأزمة في عام 2024 على البنوك اليمنية التجارية

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإلقاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا والسيدة جمعان على إحاطاتهم وعملهم من أجل السلام. وسأدلي بثلاث نقاط.

أود أن أبدأ بتسليط الضوء على الاحتياجات الإنسانية الملحة في جميع أنحاء اليمن على غرار ما قام به بالفعل مقدمو الإحاطات. إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بلا عوائق أمر حيوي للتمكن من إيصال المساعدات الحيوية المنقذة للحياة إلى اليمنيين. ومن الأهمية بمكان كفالة أن يكون جميع موظفي الشؤون الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والموظفين الدبلوماسيين في مأمن من التهديدات والتهديدات إذا ما أرادوا العمل بأمان وسلامة. استمر احتجاز العاملين في مجال المعونة من قبل الحوثيين لمدة 130 يوماً، ونفهم الآن أن المحتجزين قد يواجهون ما يسمى بالإجراءات القضائية. لن يؤدي استخدام المحاكم السياسية الخاصة إلى نتائج عادلة للمحتجزين. لذلك، ندعو الحوثيين مرة أخرى إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الأشخاص الذين احتجزوهم، وتوفير بيئة عمل مناسبة للعاملين في المجال الإنساني. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف صفا واحداً في الدعوة إلى الإفراج الفوري عن المحتجزين.

ثانياً، بالنسبة لبلد يعتمد على الاستيراد مثل اليمن، فإن الواردات التجارية أمر بالغ الأهمية لسبل عيش شعبه. واستيراد الحوثيين للأسلحة، في انتهاك لحظر الأسلحة، يهدد بتقويض قدرة الكيانات الإنسانية والتجارية على استيراد البضائع، وهو دليل آخر على تجاهلهم الواضح لرفاه الشعب اليمني. إن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن مهمة لتيسير تلك الواردات الحيوية، ونحث المانحين الدوليين على العمل معاً لتوفير التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به لتعزيز قدرة آلية الأمم المتحدة على التفتيش ومنع تدفق الأسلحة.

ثالثاً وأخيراً، ندعو الحوثيين إلى تجنب جر اليمن إلى نزاع إقليمي من خلال هجماتهم المستمرة على إسرائيل. من الأهمية بمكان أن

أولاً، حث الأطراف اليمنية والمجتمع الدولي والدول الراعية للسلام على دعم جهود السيد غرونديبرغ التي يقوم بها في عملية السلام.

ثانياً، حث الأمم المتحدة على استكمال الجهود بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في تموز/يوليه 2024 وتحقيق استقرار اقتصادي أكثر شمولاً.

ثالثاً، حث الدول الراعية للسلام والمبعوث الخاص على استكمال جهود المفاوضات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني والوساطة فيها، وذلك لفتح الطرقات والسماح بالحركة الآمنة لليمنيين ونقل البضائع.

رابعاً، حث الأطراف والمجتمع الدولي على أن تشمل عملية السلام جميع فئات المجتمع وأصحاب المصالح اليمنيين، لتشمل القطاع الخاص والنساء والشباب، بهدف تحقيق العدالة والفرص المتكافئة والتوزيع العادل للثروة والتوازن في تمركز القوة والسلطة دون التركيز على جماعات على حساب جماعات أخرى.

خامساً، حث الدول الراعية للسلام والأمم المتحدة على دعم المؤسسات اليمنية التي تسعى إلى تحقيق السلام في اليمن من خلال تطوير برامج لزيادة مشاركتها وفعاليتها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بما يعزز تحقيق واستمرار السلام.

سادساً، حث المجتمع الدولي على دعم اليمن في الحصول على الأموال اللازمة وإدارة الموارد المالية العامة، وذلك لدفع الرواتب وتمويل تقديم الخدمات الأساسية والاستثمار في البنية التحتية والتدريب المهني والبدء في عملية التعافي والإعمار في اليمن.

أخيراً، حث المجتمع الدولي على مساعدة اليمن على حشد الموارد المالية اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار كعوامل أساسية للتنمية الاقتصادية، بحيث يكون القطاع الخاص ومؤسساته جزءاً من عملية إعادة الإعمار والبناء وإنشاء صندوق إعادة الإعمار الذي يهدف إلى حشد وتخصيص هذه الأموال في المشاريع التنموية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة جمعان على إحاطتها.

فبعد عقد من النزاع، لا تزال عملية السلام في اليمن في حالة من عدم اليقين، وهي نتاج جمود مدمر للأطراف، وتوقعات غير متسقة بين أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وديناميات إقليمية متغيرة. لا وفي الوقت نفسه، فإن الشعب اليمني هو الذي لا يزال يدفع الثمن الأكبر. تُعتبر الأزمة الإنسانية في اليمن واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في العالم وأكثرها تعقيداً، نظراً لحجم المعاناة الإنسانية وطابع النزاع الذي طال أمده والإجراءات التي لا تحقق الأثر المرجو والتعقيدات الجيوسياسية التي تعيق التقدم السياسي.

نؤكد من جديد على الحاجة الملحة لعملية سياسية وعملية سلام بقيادة يمنية، كما دعا إليها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، لتيسير عملية انتقالية سلمية وشاملة للجميع. نحث أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الإقليميين وغيرهم من أصحاب المصلحة على الامتناع عن الأعمال التي من شأنها تعميق الانقسامات أو إعاقة الحوار. تعترف مجموعة 1+3 بالجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلها السيد غرونديبرغ الذي قطع أشواطاً في إعادة إشراك الجهات الفاعلة الإقليمية وكفالة إشراك الأصوات السياسية اليمنية في عملية السلام. كانت رسالته طوال العملية واضحة - إن تحقيق السلام في اليمن يتطلب جهوداً موحدة من جميع الأطراف المعنية، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتمثل الضربات الجوية الإسرائيلية مؤخراً على البنية التحتية التي يسيطر عليها الحوثيون تصعيداً مقلماً للتوترات الإقليمية، مما يزيد من احتمال نشوب نزاع أوسع نطاقاً يهدد استقرار الشرق الأوسط بأكمله. وتهدد هجمات الحوثيين في البحر الأحمر النظام البيئي البحري الحيوي في البحر الأحمر وتشكل تهديداً للأنشطة التجارية. لقد أصبح هذا الممر البحري الحيوي للتجارة العالمية غير مستقر بشكل متزايد، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل وتعطيل إمدادات الغذاء و ليس لليمن فحسب، بل للمنطقة بأكملها. الأمن البحري ضروري للتجارة العالمية. يجب على الحوثيين وقف تلك العمليات العدائية على الفور. تؤكد مجموعة 1+3 على الحاجة الملحة لتأمين الطرق البحرية وحماية التجارة العالمية. إننا ندعو الحوثيين إلى وقف جميع الهجمات التي تقوض حقوق الملاحة والحريات. وبالنظر إلى هذه التحديات، فإن

نضع حداً لدورة العنف هذه، وأن يضع الحوثيون الأولوية لاحتياجات الشعب اليمني. أكرر تأكيد دعوة المملكة المتحدة إلى الوقف العاجل للتصعيد في المنطقة وإحراز تقدم نحو سلام مستدام في اليمن.

السيدة رودريغيس - بيركيت (غيانا) (تكلت بالإنكليزية):
يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الأعضاء في المجلس زائداً واحداً (مجموعة 1+3)، وهي الجزائر وموزمبيق وسيراليون وبلدي غيانا.

ونشارك الزملاء الآخرين في توجيه الشكر للمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالإناية جويس مسويا على إحاطتهما القيمتين، ونحيط علماً ببيان السيدة جمعان بشأن الحالة في اليمن. كما نرحب بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

وكما أوضح مقدمو الإحاطات، فإن الحالة الإنسانية في اليمن لا تزال مزرية في الوقت الذي يعاني فيه البلد من واحدة من أكثر الأزمات تدميراً في التاريخ الحديث. كما أن احتجاج الحوثيين التسفي لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، وهو ما يعد انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، أعاق الاستجابة الإنسانية على حساب الشعب اليمني. وتكرر مجموعة 1+3 النداء الذي وجهه مؤخراً الأمين العام ومدراء وكالات الأمم المتحدة المعنية بالإفراج عن جميع الموظفين المحتجزين تعسفاً في اليمن. إن إطلاق سراحهم ضروري لإيصال المساعدات الإنسانية بفعالية والسعي لتحقيق السلام في اليمن. إننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بإحالة عدد كبير من عمال تقديم المعونة المحتجزين تعسفاً إلى المحاكمة الجنائية من قبل سلطات الأمر الواقع الحوثية، بما في ذلك ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة الذين تم احتجازهم في عامي 2021 و 2023، ونجدد دعوتنا للإفراج الفوري عنهم والاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية. إننا نستنكر هذا السلوك غير المقبول، ونؤكد على ضرورة السماح للعاملين في المجال الإنساني بالعمل دون خوف أو إعاقة. ونحث الحوثيين على الكف عن القيام بالمزيد من الأعمال التي تعرقل جهود تقديم المعونة الإنسانية وحماية ملايين اليمنيين المحتاجين، وأن يوجهوا اهتمامهم بدلاً من ذلك إلى دفع عملية السلام.

اليمني السلام، ويجب ألا يغض العالم الطرف عن معاناته. إننا على استعداد لدعم جميع الجهود التي تؤدي إلى سلام واستقرار دائمين في اليمن والمنطقة.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا والسيدة نجاتا جمعان على إحاطاتهم وعلى عملهم من أجل السلام. وأرحب أيضاً بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

لا بد لي من أن أبدأ ملاحظاتي بالإعراب عن إدانة الإكوادور للهجمات الحوثية الجديدة ضد إسرائيل والتي، إلى جانب الهجمات على السفن في البحر الأحمر، توسع نطاق النزاع في الشرق الأوسط وتهدد استقرار المنطقة.

ويحيط وفد بلدي علماً بإعلان إسرائيل أن غاراتها الجوية على ميناءي الحديد ورأس عيسى أتت رداً على هجوم الحوثيين، ويحث السلطات الإسرائيلية على احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واستيفاء معايير الضرورة والتمييز والتناسب.

إن حقيقة أن الحوثيين قد أعربوا عن أنهم لن يوقفوا هجماتهم أمر مثير للقلق بسبب الحلقة المفرغة من الرد بالمثل التي تسببت بها. وتتضمن الإكوادور إلى الدعوات بتوخي أقصى درجات ضبط النفس لتجنب تصعيد جديد.

ولهذه الظروف الصعبة أيضاً تأثير سلبي على اليمن. فبالرغم من أن مستويات العنف لا تزال أقل من الفترة السابقة للهدنة التي تم التوصل إليها في عام 2022، إلا أن الاشتباكات المسلحة بين الأطراف تذكرنا بأن احتمال العودة إلى الحرب لا يزال قائماً.

لذلك بات من الضروري الحفاظ على الدعم الإقليمي والدولي لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص غرونديبرغ من أجل تهيئة بيئة مواتية لحوار بناء يسمح لنا باستئناف المسار نحو عملية سلام. وعلى هذا النحو، تدعم إكوادور جميع الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز المشاركة الكبيرة للمرأة في عملية السلام، وفقاً للقرار 1325 (2000).

مجموعة 1+3 تتمسك كل التمسك بأن تأمين وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة هو خطوة أولى حاسمة نحو تحقيق سلام دائم في جميع أنحاء المنطقة. ويُعد وقف إطلاق النار هذا ضرورياً لوقف المزيد من التصعيد وتهيئة المناخ لعملية سلام حقيقية وشاملة.

إن البعد الإنساني للأزمة في اليمن أمر بالغ الأهمية. إذ يحتاج حوالي 24 مليون شخص في اليمن، أي حوالي 80 في المائة من السكان، إلى مساعدات إنسانية، وهي واحدة من أعلى النسب على مستوى العالم من السكان المحتاجين. وقد تفاقت هذه الحالة المتردية أصلاً بسبب المستويات الحرجة لانعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه الملايين خطر المجاعة، ومع بنية تحتية صحية مدمرة وتفاقم الأمراض التي يمكن الوقاية منها مثل الكوليرا والدفترية. أدى النزاع إلى نزوح أكثر من 4 ملايين شخص داخلياً، مما زاد من تعقيد جهود تقديم المعونة. ولكن على الرغم من خطورة الحالة، فإن اليمن غالباً ما كان يحظى بتغطية أقل في وسائل الإعلام العالمية مقارنة بالأزمات الأخرى، مما أدى إلى انخفاض الوعي العام وبالتالي انخفاض التمويل والمعونة. ندعو المجتمع الدولي بشكل عاجل إلى حشد الموارد اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2024.

إن الديناميكيات العسكرية للنزاع، التي تحركها جهات فاعلة داخلية وخارجية لا تزال توجب عدم الاستقرار. تدين مجموعة 1+3 جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وندعو إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال، ونحث جميع الأطراف على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. إن الحل السياسي غير قابل للتفاوض. إذ لا يمكن لليمن أن يجد طريقه للخروج من هذا المستنقع إلا من خلال الحوار والاحترام المتبادل لسيادته. وفي هذا الصدد، نحث أطراف النزاع، وكذلك أصحاب المصلحة المحليين الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني ومجموعات النساء والشباب، على المشاركة بفعالية في المناقشات الجارية التي يقوم المبعوث الخاص بتيسيرها.

وفي الختام، تؤكد مجموعة 1+3 على ضرورة اتباع نهج شامل لحل الأزمة في اليمن. إننا ندعو إلى دعم إنساني مستدام وعملية سياسية منشطة واحترام ثابت للقانون الدولي الإنساني. يستحق الشعب

وتدين فرنسا أيضاً بشدة الهجمات التي نفذها الحوثيون ضد إسرائيل. فهذه الأعمال توجج التصعيد في المنطقة، الذي يتحمل الحوثيون مسؤولية كبيرة عنه.

وتؤكد فرنسا مجدداً التزامها بالاستقرار الإقليمي وبأمن شركائها في المنطقة. وستواصل التزامها بعملية أسيدس التي ينفذها الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته للأمن الدفاعي والدفاع لضمان السلامة البحرية وحرية الملاحة، وفقاً للقانون الدولي وإلى جانب شركائها.

وتدين فرنسا مرة أخرى الاحتجاز التعسفي لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وتطالب بإطلاق سراحهم فوراً. ونشعر ببالغ القلق بشأن عواقب عمليات الاحتجاز تلك على العمليات الإنسانية وبسبب التهم الموجهة إلى المعتقلين. تعيق عمليات الاحتجاز، التي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني، إيصال المساعدات والاستجابة لحالات الطوارئ، لا سيما في مواجهة وباء الكوليرا. وندعو الحوثيين إلى بذل قصارى جهدهم لتمكين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من تفتيح السكان الأكثر ضعفاً ووضع حد لحملة التضييق التي تُنظم ضد تلك الجهات.

ويساورنا القلق إزاء التوقعات المأساوية لعام 2025 فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية التي تترادى باستمرار. فانعدام الأمن الغذائي يؤثر الآن على جميع مناطق اليمن. ويجب أن يتوقف الحوثيون عن أخذ المدنيين اليمنيين كرهائن. فاليمينيون هم أول ضحايا القيود التي يفرضها الحوثيون على العمليات الإنسانية. وتدعو فرنسا إلى إيصال المساعدات الإنسانية بأمان وبلا عوائق. ويجب أن يظل المجتمع الدولي في حالة تعبئة لتلبية احتياجات السكان المدنيين.

ويجب ألا يجعلنا السياق الإقليمي نغفل عن الأهمية المستمرة لاستئناف مفاوضات السلام تحت رعاية المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ، الذي تؤكد فرنسا دعمها الكامل له، لا سيما في تنفيذ خريطة الطريق السياسية التي وضعها، وهي السبيل الوحيد لتحقيق وقف كامل ودائم للأعمال العدائية.

وقد تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن نتيجة تزايد مستويات انعدام الأمن الغذائي ونقشي الكوليرا، لا سيما في الساحل الغربي. ويفاقم ذلك الأمطار الموسمية التي تسببت في أضرار ونزوح في جميع أنحاء البلد، مما أثر على أكثر من 500 000 شخص منذ تموز/يوليه 2024.

وتواجه النساء والفتيات، وهن أصلاً من بين الفئات الأكثر ضعفاً، مخاطر متزايدة، لا سيما الأسر المعيشية التي تعيلها نازحات، والتي تمثل أكثر من 22 في المائة ممن يتلقون مساعدات طارئة.

إن تقديم المساعدات في إطار هذا السيناريو لمن هم في أمس الحاجة إليها هو واجب إنساني يتطلب بيئة عمل تضمن ظروف الأمن وإمكانية الوصول. ويجب الإفراج فوراً ودون شروط عن العاملين في المجال الإنساني الذين احتجزهم الحوثيون تعسفاً. والتقارير التي تفيد باحتمال توجيه اتهامات ضدهم أمر غير مقبول ويزيد من صعوبة الاحتجاز المطول الذي يعانون منه بالفعل.

في الختام، نأسف للحادث المأساوي الذي وقع قبل أيام قليلة قبالة سواحل أبوك، حيث لقي ما لا يقل عن 45 مهاجراً حتفهم عندما أجبرهم المهربون على ترك قاربهم. تسلط هذه المآسي الضوء على الحاجة الملحة لحماية المهاجرين على طول الطريق الشرقي من القرن الأفريقي إلى اليمن والخليج.

السيدة جـارو - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر السيد هانس غرونديبرغ والسيدة جويس مسويا والسيدة جمعان على إحاطاتهم. وأود أيضاً أن أرحب بحضور الممثل الدائم لليمن بيننا.

تأسف فرنسا لاستمرار الحوثيين المدعومين من إيران في زعزعة الاستقرار في البحر الأحمر بهجماتهم على السفن التجارية، بالرغم من القرارين 2722 (2024) و 2739 (2024) اللذين اتخذهما المجلس. إن للدول الحق في الدفاع عن سفنها ضد تلك الهجمات، وفقاً للقانون الدولي. ويجب أن يوقف الحوثيون على الفور أنشطتهم المزعزعة للاستقرار في البحر الأحمر. وندعوهم إلى الإفراج الفوري عن السفينة التجارية "غالاسكي ليدر" وأفراد طاقمها المحتجزين منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن يتخذ خطوات لتعزيز آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن. فهذه الآلية بالغة الأهمية لوقف تدفق الأسلحة إلى الحوثيين. بيد أنها تعاني في الوقت الحالي من ثغرات في التمويل ونقص في عدد الموظفين.

ومن جانبنا، قدمت الولايات المتحدة مليون دولار لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في عام 2024، وقد تواصلنا مع العديد من العواصم لطلب مساهمات إضافية في ميزانيتها لعام 2025، دون قيود. وقد حان الوقت ليتقدم الجميع ويوفروا الأموال اللازمة للآلية لتوظيف مراقبين إضافيين وإنجاز مهمتها لأنه يتعين عليها، بصراحة، إنجاز مهمتها. والآلية ليست مثالية، ولكنها وسيلة لضمان عدم تهريب الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى الحوثيين بشكل غير مشروع من جانب إيران أو أي جهة فاعلة خبيثة أخرى.

لا يقتصر عدم الاستقرار بالطبع على البحر الأحمر وحده. في داخل اليمن ما زلنا نشهد ظلماً مستشرياً. اختطف عاملون في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة وموظفو السفارات. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن الحوثيين شرعوا في إحالة المعتقلين إلى ما يسمى محكمة أمن الدولة، المعروفة باستخدامها للاعترافات القسرية المسجلة بالفيديو، وغير ذلك من انتهاكات أخرى. ودعوني أوضح: لا تتمتع أي إجراءات قانونية تحت إشراف الحوثيين بأي مسحة من الشرعية. ونكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري عن المعتقلين. وبالنظر إلى تلك التطورات، فإن الولايات المتحدة متمسكة بإيمانها الراسخ بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لا يمكنهما الاستمرار في العمل كالمعتاد. لقد حان الوقت لكي تدخل الأمم المتحدة تعديلات على برامجها وعملياتها غير المنقذة للحياة وغير المستدامة في اليمن لكفالة سلامة جميع الموظفين وأمنهم. وقد سررنا برؤية وكالة الأمين العام بالإتابة مسوياً تدعو إلى إعادة التنظيم تلك في الشهر الماضي (انظر S/PV.9723). يجب على فريق الأمم المتحدة القطري ووكالاتها في الميدان اتخاذ إجراءات فورية لتنفيذها.

إن الشعب اليمني يتطلع إلى مستقبل أكثر حرية وعدلاً وازدهاراً، وإلى بلد يحترم حقوقه الإنسانية ويصون حرياته الأساسية. فلندعم

ويجب أن يعود الحوثيون إلى طاولة المفاوضات التي يقودها المبعوث الخاص. وتشدد فرنسا على أهمية المفاوضات الشاملة التي تضمن مشاركة المجتمع المدني اليمني والمرأة اليمنية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسوياً والسيدة جمعان على إحاطاتهم.

أحيينا الأسبوع الماضي ذكرى حدث رهيب: مرور عام على الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ونحيي هذا الأسبوع ذكرى قاتمة أخرى: مرور عام منذ أن أطلق الحوثيون، الذين يسعون لاستغلال هذا الدمار، قذائف انسيابية وطائرات مسيرة على إسرائيل.

لقد تغير الكثير في الأشهر التي تلت ذلك. ومع ذلك، يستمر الحوثيون في زرع الفوضى والاضطراب وتهديد السلام والأمن الدوليين. وعلى مدار العام الماضي، أزهق الحوثيون أرواح بحارة أبرياء وعطلوا الواردات الأساسية لسكان المنطقة. وتفاخروا بأسلحتهم المتزايدة التطور التي لا تتسبب فحسب في إلحاق أضرار جسيمة بالسفن المارة، بل تهدد بكارثة بيئية. وقبل بضعة أسابيع، وبعد ساعات قليلة من قيام إسرائيل بتصفيّة زعيم حزب الله، أطلق الحوثيون وإبلاً من القذائف التسيارية على البنية التحتية المدنية في إسرائيل، بما في ذلك مطار بن غوريون الدولي.

والحوثيون لا يعملون بمفردهم. فهناك أدلة يمكن التحقق منها بأنهم يتلقون أسلحة وإمدادات عسكرية من إيران، في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. وهناك تقارير علنية مقلقة تفيد بأن أحد الأعضاء الدائمين في المجلس يفكر في تزويد الحوثيين بقذائف تسيارية مضادة للسفن أسرع من الصوت، وربما يتفاوض على تزويدهم بأسلحة صغيرة. ولذا فإن إنفاذ حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 2216 (2015) قد بات أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. وببساطة: يجب أن يعلم منتهكو الحظر أن هناك تكاليف لتزويد الحوثيين بالسلح.

كما يساور سلوفينيا القلق إزاء الآثار الإنسانية المحتملة للتطورات في البحر الأحمر والموانئ الغربية في اليمن، سواء كانت هجمات الحوثيين المتواصلة على حركة النقل البحري التجاري التي تهدد بكارثة بيئية، أو قصف الحديدية ورأس عيسى. ومن الأهمية بمكان ضمان استمرار فتح وتشغيل الممرات المائية والبنية التحتية الحيوية للموانئ، لا سيما نظراً لاعتماد اليمن الشديد على الاستيراد. وبينما تتزايد الاحتياجات في جميع أنحاء المنطقة، فإننا نحث الجهات المانحة على مواصلة إعطاء الأولوية للأزمة الإنسانية في اليمن والأعمال المنقذة للحياة وأعمال المحافظة على الحياة الذي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى في الميدان في جميع أنحاء البلد.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على محنة الأطفال اليمنيين بعد عقد من النزاع الوحشي. من التجنيد إلى الزواج المبكر، ومن تفاقم مخاطر الحماية نتيجة النزوح إلى المخاطر الأكبر الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، يستمر الأطفال اليمنيون في تحمل وطأة حرب لم يكن لهم يد في إشعالها. إنه لأمر مؤلم للغاية أنه في حين أن ما يقرب من 40 في المائة من أطفال اليمن لا يستطيعون الآن الذهاب إلى المدرسة ويحرمون من التعليم النظامي، يواجه آخرون التلقين العقائدي في المعسكرات الصيفية للحوثيين، مما يتسبب في إدامة دورة لا تنتهي من العنف. اعتمدنا الشهر الماضي ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، بما فيه إعلان الأجيال المقبلة. يجب على جميع الأطراف في اليمن الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، التي تشمل الالتزامات بحماية أطفال اليمن. وإلا فإننا نجازف بضياح جيل كامل في المستقبل.

السيدة شينو (اليابان) (تكلت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتيهما المفيدتين. كما أعرب عن تقديري للسيدة جمعان على شهادتها الرصينة. إن اليمن على حافة الهاوية. يعاني البلد من الأعمال العدائية والتفكك وأزمة إنسانية منذ عقد، ويواجه حالياً خطراً متزايداً من إقحامه

عملية سياسية بين اليمنيين أنفسهم بمختلف مشاربهم تؤدي إلى نهاية دائمة لهذا النزاع، ولنقف إلى جانب الشعب اليمني إذ يطالب بالعدالة والمساءلة والسلام.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا والسيدة جمعان على إحاطاتهم اليوم، وأرحب بحضور سفير اليمن بيننا في القاعة.

للأسف، شهدت الأسابيع الأخيرة تصعيداً خطيراً في المنطقة لم يكن اليمن بمنأى عنه. نحن ندين الحلقة الأحدث من دوامة العنف التي شهدت هجمات شنها الحوثيون على تل أبيب وعسقلان وتجندا للغارات الإسرائيلية على مينائي الحديدية ورأس عيسى. نعيد التشديد على أن استهداف البنية التحتية المدنية والأعيان المدنية بالهجمات أمر يحظره القانون الدولي. إننا نحث جميع الأطراف الفاعلة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وبذل قصارى جهدها لاحتواء التصعيد وتجنب زج اليمن أكثر في الأزمة. إن تبادل التصعيد الخطير والذي لا نهاية له لا يعود بالنفع على أي طرف. وندعو الحوثيين على وجه الخصوص إلى التركيز على احتياجات الشعب اليمني وتطلعاته أولاً وقبل كل شيء. إننا نحث جميع الأطراف اليمنية الفاعلة على إظهار الشجاعة والعزم من أجل إعادة تركيز الجهود على عملية سلام يمنية شاملة وخرطة الطريق التي وضعها المبعوث الخاص. إن الحوار هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

في هذه الأثناء، وكما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطات، فإن الاحتياجات الإنسانية لليمنيين في الميدان لا تتراجع، ولا تزال الحالة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني في اليمن شديدة الخطورة. لقد انقضى أكثر من 100 يوم على احتجاز الحوثيين لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني والمنظمات غير الحكومية. وذلك أمر غير مقبول، ونكرر دعواتنا لإطلاق سراحهم فوراً ودون شروط. ونؤكد أن العاملين في الأمم المتحدة يتمتعون بحصانة ضد الاحتجاز وأنه لا بد من احترام حرمة منشآت الأمم المتحدة.

اعتماداً كبيراً على الواردات. ولتحقيق هذه الغاية، التزمت اليابان الشهر الماضي بمنح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يقرب من 5 ملايين دولار لصالح مشروع لتبسيط واردات المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية وغيرها من السلع في ميناء عدن، وهو مرفق بحري أساسي في اليمن. وستظل اليابان ثابتة في جهودها لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن، بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا والسيدة جمعان على إحباطاتهم. كما أرحب بالمثل الدائم لليمن في القاعة اليوم.

يظل يساور مالطة قلق بالغ إزاء التوترات المتصاعدة في المنطقة، والتي لا تزال تعيق إحراز تقدم نحو تحقيق السلام في اليمن. لقد عانى الشعب اليمني على مدى عقد من الزمن تقريباً من هذا النزاع الذي طال أمده. وذلك يترجم إلى ملايين الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث تواجه بعض المناطق مستويات حرجة من سوء التغذية. وتشير التقديرات إلى أن آلاف الأطفال سيعانون من سوء التغذية الحاد بحلول نهاية عام 2024. لقد شرد ملايين الأشخاص داخلياً، وكثير منهم شرد عدة مرات. وهم يعانون نقصاً في المياه والرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي. وقد فقد المئات من المهاجرين أرواحهم هذا العام، ما يجعل عام 2024 أكثر الأعوام دموية بالنسبة للمهاجرين الذين يعبرون البحر بين القرن الأفريقي واليمن. وتستمر الأمراض التي يمكن الوقاية منها مثل الكوليرا في الانتشار بسرعة. وتفاقمها الأمطار الموسمية الغزيرة التي تؤثر على أنظمة المياه والصرف الصحي الهشة في اليمن.

فيجب على المجتمع الدولي التحرك الآن لمنع المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح. ويجب عليه أن يزيد بشكل عاجل من الدعم المالي لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، والتي لا تزال تعاني من نقص في التمويل. وعلى الرغم من حالة الطوارئ، لا تزال العوائق أمام إيصال المساعدات الإنسانية قائمة. ونطالب برفع القيود المفروضة على حركة النساء لتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلاد.

في نزاع إقليمي أوسع نطاقاً. يجب أن نوقف هذا التدهور المتواصل في أسرع وقت ممكن. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط في إحاطة اليوم.

أولاً، تدين اليابان بشدة سلسلة الأعمال غير المسؤولة التي يقوم بها الحوثيون. إن هجماتهم المتهورة على إسرائيل تؤدي إلى تفاقم حالة خطيرة أصلاً في الشرق الأوسط. ويجب أن يتوقف ذلك فوراً. كما يجب عليهم وقف تهديداتهم المستمرة للملاحة الدولية والإفراج عن السفينة التجارية "غالاكسي ليدر" وأفراد طاقمها، وفقاً للقرارين 2722 (2024) و 2739 (2024). لقد تعطلت حركة النقل البحري العالمية بشكل كبير لأكثر من عام، واحتجز 25 بحاراً بريئاً لمدة 330 يوماً تقريباً. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. إن الاحتجاز التعسفي لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم لأكثر من أربعة أشهر والمزاعم القضائية الموجهة ضدهم أمر مشين يثير الغضب. كان هؤلاء يعملون من أجل مصالح اليمنيين. إن احتجازهم لا يؤدي إلا إلى عرقلة المساعدات الإنسانية المهمة وأنشطة حماية حقوق الإنسان ويفاقم الحالة المتردية في البلد. وتكرر اليابان التأكيد على مطالبتها بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم والإفراج عن المحتجزين منذ سنوات. كما نستنكر أي إجراءات قضائية قد تتخذ بحقهم.

ثانياً، وللأسف الشديد، توقفت عملية السلام وسط التصعيد الإقليمي، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن والاستقرار في اليمن. إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن حواراً مستداماً وشاملاً بين جميع اليمنيين، بدون عنف أو كراهية، هو وحده الكفيل بتمهيد الطريق لإحلال سلام دائم في البلد. لقد أثلج صدورنا ما سمعناه من المبعوث الخاص أن السلام في اليمن يمكن تحقيقه. وستواصل اليابان دعم جهوده لاستعادة الزخم وتيسير محادثات السلام بين الأطراف.

ثالثاً، لا تزال اليابان يساورها قلق بالغ إزاء استمرار انعدام الأمن الغذائي وتفشي الأمراض والكوارث الطبيعية في اليمن. يجب على المجتمع الدولي أن يكتف مساعدته إذا أردنا إنقاذ أكثر من 18 مليون شخص يعانون من أزمة إنسانية متعددة الأوجه. تعتمد سبل عيشهم

السيد هوانغ (جمهورية كوريا): أعرب عن تقديري للمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة، جويس مسويا، ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة نجاتا جمعان على إحاطاتهم. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن.

تواجه منطقة الشرق الأوسط تصعيداً خطيراً في النزاعات. كما إن الحالة في اليمن تتدهور وتضاعف من آلام الشعب اليمني. وإن المنطقة مشتتة بأزمات متعددة يمكن أن تتفاقم وتتحوّل إلى حرب إقليمية أوسع نطاقاً، لا سيما إذا ما اشتعلت تلك الحرائق متعددة الجبهات في وقت واحد. كما إن هجمات الحوثيين المستمرة ضد السفن في البحر الأحمر وهجماتهم بالصواريخ والطائرات المسيّرة الموجهة ضد إسرائيل، إلى جانب تعاونهم مع ما يسمى بمحور المقاومة، قد يصب المزيّد من الزيت على النار الإقليمية.

وفي هذه اللحظة المحورية، أود أن أثير النقاط التالية:

أولاً، نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول المجاورة، على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار الذي يفرض حظر الأسلحة محدد الأهداف (القرار 2216 (2015))، تنفيذاً كاملاً. وبين التقرير النهائي لفريق الخبراء الحجم والطبيعة غير المسبوقين لعمليات نقل العتاد العسكري، بما في ذلك الدعم المالي والتدريب، في انتهاك للقرار 2216 (2015). ويعمل ذلك كتذكير صارخ بالضرورة الملحة للامتثال الصارم لقرارات مجلس الأمن.

ثانياً، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التطورات الأخيرة المثيرة للقلق بشأن إحالة الحوثيين للمحتجزين تعسفاً في اليمن إلى المحاكمة الجنائية، بمن فيهم ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة. وما يجعل تلك التدابير أكثر إذهالاً أنها تزيد من تقويض المساعدات الدولية التي تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للشعب اليمني الذي طالت معاناته. ونؤيد بقوة البيان الصحفي الذي أصدره رؤساء كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية في نهاية الأسبوع الماضي، وندعو بشكل لا لبس فيه إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين.

وتدين مالطة احتجاج الحوثيين التعسفي لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني. وندرد مطالبة الأمين العام بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. إن تلك الاعتقالات غير مسبقة وتعيق بشكل مباشر إيصال المساعدات الإنسانية إلى 18.2 مليون شخص محتاجين وتوفير الحماية لهم. ونشدد على ضرورة معاملتهم أثناء احتجازهم باحترام كامل للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ويشمل ذلك السماح لهم بالاتصال بأسرهم وممثليهم القانونيين.

وكما سمعنا اليوم من البروفيسورة جمعان، فإن الحالة الاقتصادية لمعظم اليمنيين لا تزال في تدهور مستمر وتبقى محركاً كبيراً للمعاناة. كما تضيف آثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ إلى التحديات، وتؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأضعف.

ويجب عدم تسييس الاقتصاد اليمني. وندعو جميع الأطراف إلى الحوار والتعاون على الصعيد الاقتصادي من أجل تعزيز عملة البلد واقتصاده. ونحث الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات للمشاركة في الالتزامات التي تعهد بها في خارطة طريق الأمم المتحدة. ويجب عليها أن تركز على الاتفاق على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد واستئناف عملية سياسية شاملة بقيادة يمنية وملكية يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة. ونؤكد مجدداً أن أي عملية سياسية شاملة تتطلب مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وأمنة. ونحث الأمم المتحدة والدول الأعضاء التي تيسر المحادثات على وضع تدابير معززة وهادفة لتحقيق حصة الـ 30 في المائة المتفق عليها في مؤتمر الحوار الوطني.

وتدين هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات المسيّرة ضد إسرائيل وهجماتهم المستمرة ضد السفن في البحر الأحمر. كما يساورنا قلق بالغ إزاء الهجمات الانتقامية الإسرائيلية في اليمن، والتي أدت إلى خسائر في الأرواح وألحقت أضراراً بالبنية التحتية الحيوية. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، لأن المزيّد من التصعيد في النزاع لن يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الفئات الأضعف وإطالة أمدها.

فالحوار والتشاور هما الخيار الصحيح الوحيد لحل مسألة اليمن. وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بالتوجه العام للتسوية السياسية وحل الخلافات عبر الحوار والتشاور والتوجه المشترك نحو عملية سياسية شاملة بقيادة يمنية وملكية يمنية. ويجب على جميع الأطراف العمل بحسن نية، والمضي قدماً بشكل مشترك في تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالمسائل المصرفية والطيران وتعزيز الثقة المتبادلة تدريجياً. لقد بذل المبعوث الخاص غرونديبرغ جهود وساطة إيجابية لحل المسألة اليمنية. وتقدر الصين ذلك وتدعو جميع الأطراف إلى دعم عمل المبعوث الخاص من أجل إحراز تقدم ملموس في التسوية السياسية للمسألة اليمنية في أقرب وقت ممكن.

إن استمرار التوتر في البحر الأحمر لا يخدم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. وتدعو الصين مرة أخرى الحوثيين إلى احترام حق الملاحة للسفن التجارية لجميع الدول في البحر الأحمر وفقاً للقانون الدولي، ووقف هجماتهم من أجل الحفاظ على سلامة الممرات المائية في البحر الأحمر. وينبغي على جميع الأطراف المعنية التزام الهدوء وضبط النفس والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تزيد من حدة التوتر.

تشعر الصين بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني في اليمن وتدعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساهماته الإنسانية والإنمائية في اليمن وتعزيز دعمه للحكومة اليمنية في تحسين سبل عيش الشعب اليمني. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء احتجاز موظفي الأمم المتحدة في اليمن. ونلاحظ أن الحوثيين سمحوا لبعض المحتجزين بالاتصال بالخارج. ونشجع جميع الأطراف على تعزيز التواصل من أجل تيسير الإفراج غير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. يرتبط الوضع في اليمن ارتباطاً وثيقاً بالوضع في الشرق الأوسط. لقد أدى النزاع المستمر منذ عام في غزة إلى كارثة إنسانية غير مسبوقه وهو يجر المنطقة بأكملها بشكل متزايد إلى مستنقع الحرب والنزاع. يجب عدم السماح بتدهور الوضع أكثر من ذلك في هذه المرحلة الحرجة والسير في طريق اللاعودة. ويجب على مجلس الأمن أن يبقى

ثالثاً، إن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة الناجمة عن الفيضانات واضطراب القطاع المالي تقوض الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الهادف. ولن تؤدي الإجراءات الاقتصادية التعسفية والإجراءات المضادة المتبادلة بين الحوثيين والحكومة اليمنية إلا إلى تفاقم الأزمات الإنسانية لليمنيين. ومن المؤسف أنه لم تحدث أي تطورات إيجابية جديدة بناءً على اتفاق التهدئة الاقتصادية الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليه. وتدعو الحوثيين إلى الامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الاقتصادية العدائية والانخراط مع الحكومة اليمنية من أجل المضي قدماً في معالجة التحديات الاقتصادية.

وتلتزم جمهورية كوريا التزاماً كاملاً بدعم مسار اليمن نحو السلام الدائم، وتعيد تأكيد دعمها الثابت لجهود المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ والعاملين في المجال تقديم المساعدات الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. لقد طال انتظار إطلاق العملية السياسية المتوقفة التي ترعاها الأمم المتحدة. ومن أجل القيام بذلك، يجب على الأطراف إيلاء الأولوية لإنهاء العنف والنزاع لفتح صفحة جديدة لمستقبل اليمن. وبصفة خاصة، يجب ألا يستخدم الحوثيون أزمة غزة ذريعة لأعمالهم العدوانية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسوياً على إحاطتهما. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة جمعان. أرحب بحضور ممثل اليمن في جلسة اليوم.

لقد أدى النزاع الذي طال أمده في غزة والحالة المتدهورة بسرعة بين لبنان وإسرائيل، في الأسابيع القليلة الماضية، إلى زيادة حدة الآثار السلبية غير المباشرة. فقد شن الحوثيون هجمات على إسرائيل، بينما شنت إسرائيل غارات جوية على ميناءي الحديد ورأس عيسى. ويساور الصين قلق بالغ بشأن الحالة الراهنة ومسارها المستقبلي. ونعتقد أن الأولوية القصوى هي الدفع باتجاه تهدئة الحالة ومنع اتساع رقعة النزاع. وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى الحفاظ على الهدوء وضبط النفس والامتناع عن أي عمل يزيد من تصعيد التوترات.

في دول أخرى في المنطقة أيضاً، ونحن نؤكد على أن الضربات ضد اليمن غير مقبولة، في حين قد تترتب عواقب إنسانية كارثية على تدمير البنية التحتية لمينائها. في الوقت نفسه، من الواضح لأي شخص يتابع التطورات في المنطقة أن الخطوة الأولى نحو تطبيع الوضع في البحر الأحمر هي إنهاء الحملة العسكرية الإسرائيلية العدوانية في قطاع غزة ولبنان وسورية.

مهما كانت آفاق حل الوضع في الشرق الأوسط ككل، فإننا نعتبر أن من المهم مواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية النشطة مع القوى السياسية اليمنية. إلى جانب تعزيز الإنجازات التي تحققت مؤخراً في حل التناقضات الداخلية في اليمن على الصعيد الاقتصادي، يجب أن نستمر في المضي قدماً تدريجياً في وضع اللامسات الأخيرة على خارطة الطريق للعملية السياسية في البلد. ونشير إلى أهمية تنسيق الجهود الدولية مع جهود الأطراف الإقليمية الفاعلة الرامية إلى تسهيل التقريب بين مواقف أطراف النزاع. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك حاجة لتحديث الإطار القانوني والتنظيمي للتسوية اليمنية بحيث يجسد الوضع على أرض الواقع بشكل أفضل. ولحل هذه القضايا وغيرها، نعتزم مواصلة تنسيق مقارباتنا بشكل وثيق مع جميع الأطراف اليمنية المعنية، بما في ذلك أنصار الله، وحثهم على إيجاد حلول مقبولة للطرفين وبناء الثقة. كما أننا على استعداد لمواصلة تقديم الدعم اللازم للمبعوث الخاص غرونديبرغ الذي أجرينا معه مشاورات في موسكو الأسبوع الماضي.

ولأسف، لا يزال الوضع الإنساني والاجتماعي - الاقتصادي في البلد مزرياً. يحتاج ثلثا سكان اليمن إلى مساعدات إنسانية، ويعاني أكثر من 3 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي. ونعتقد أنه ينبغي على المجتمع الدولي والجهات المانحة إعطاء الأولوية لإيجاد حل لهذه المشكلة. إننا نرحب بأعمال الوساطة التي تقوم بها الجهات الفاعلة الإقليمية التي تساعد اليمنيين بالفعل على الصعيدين المالي والإنساني. ويجب أن يحصل سكان هذا البلد الذي طالت معاناته على الغذاء والدواء والسلع الأساسية الأخرى دون عوائق، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. وأي قيود تفرض على إيصال الإمدادات الإنسانية

متحداً ويجب أن يتخذ تدابير لوقف المغامرات العسكرية المتهورة التي توسع نطاق النزاع. يجب أن ندفع باتجاه وقف دائم لإطلاق النار في غزة وتهدئة التوترات بين لبنان وإسرائيل إذا أردنا تجنب كارثة أكبر في الشرق الأوسط.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً على أن الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة جهودها الدؤوبة من أجل التوصل إلى حل سياسي للقضية اليمنية والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام هانس غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية السيدة جويس مسويا على إحاطتهما. كما استمعنا بعناية إلى بيان السيدة جمعان.

إن مستوى التوتر في اليمن يتصاعد بلا هوادة. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يزداد الوضع سوءاً، لأن اليمن ينجر بشكل متزايد إلى نزاع إقليمي أوسع نطاقاً في ظل العنف المستمر في قطاع غزة ولبنان ومناطق أخرى من الشرق الأوسط. نؤكد على موقف روسيا الذي لم يتغير دعماً لسلامة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن والمياه الأخرى. ونعتقد أن على أنصار الله التوقف عن أي عمل يعيق حرية الملاحة أو يشكل خطراً على السفن التجارية، بما في ذلك ناقلات الوقود. وندعو إلى الإفراج الفوري عن السفينة التجارية "غالاكسي ليدر" وطاقمها.

بيد أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه من أجل تحقيق استقرار حقيقي للوضع في البحار قبالة سواحل اليمن، ينبغي ممارسة ضغط مماثل على أعضاء ما يسمى بالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والذي يواصل مهاجمة أراضي هذا البلد ذي السيادة بشكل عشوائي نوعاً ما وبصورة أسبوعية في انتهاك لقواعد القانون الدولي. إن مثل هذا النشاط التخريبي يدل على دوافعهم الحقيقية التي من الواضح أنها لا علاقة لها بتحقيق تسوية حقيقية في اليمن ضمن المعايير القائمة. ومع ذلك، فقد استخدم شركاؤنا الغربيون قواعد لعب مماثلة

الأدمغة وهروب رؤوس الأموال، والتأثير على حركة الناس والبضائع، وتقسيم المؤسسات الاقتصادية، وتأسيس اقتصاد الحرب وتدابير الانتقام الاقتصادي. هناك شيء واحد واضح، وهو أن السكان المدنيين يدفعون الثمن. يواجه اليمنيون اليوم وضعاً اقتصادياً وإنسانياً صعباً للغاية. فأربعة من كل خمسة منهم يعيشون في فقر. ويحتاج أكثر من 18 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الحصول على الرعاية الصحية أو الغذاء. يؤدي النزاع الذي طال أمده في المجال الاقتصادي إلى تعطيل توريد السلع ونقلها، مما يولد عاملاً محركاً مصطنعاً للتضخم. ويؤدي هذا الوضع إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، الذي وصل بالفعل إلى مستوى يندر بالخطر، ولا يستطيع 64 في المائة من السكان الحصول على ما يكفي من الغذاء.

وعلى الرغم من هذه الاحتياجات الملحة، فإن الجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن تعمل في بيئة صعبة. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الاحتجاز التعسفي لبعض العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. ويعد الشروع في إجراءات جنائية ضدهم، كما ورد في بعض التقارير، تطوراً مثيراً للقلق. وتكرر سويسرا نداء الأمم المتحدة، الذي سمعناه بالفعل عدة مرات اليوم وبشكل متواصل في الأشهر القليلة الماضية، من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين من موظفي الشؤون الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء البلد.

وكما أشارت السيدة جمعان عن حق، ففي هذا الوضع المحفوف بالمخاطر بالفعل، لا يمكن لليمن أن يتحمل الانجرار إلى حرب إقليمية. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق بالغ إزاء الضربات المختلفة التي تم الإبلاغ عنها في الأسابيع الأخيرة. إننا ندين تصعيد العنف. يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التناسب والتمييز والحيطه. ويجب عدم استهداف البنية التحتية المدنية. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بأهمية ميناء الحديدة الذي لا يزال نقطة الدخول الرئيسية للمساعدات الإنسانية لجزء كبير من اليمن. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي تصعيد. الحوار هو الخيار الوحيد.

أو عقبات توضع أمام عمل العاملين في المجال الإنساني هي أمر غير مقبول. ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء احتجاز حركة أنصار الله لموظفي الأمم المتحدة المحليين في اليمن. وفي هذا السياق، نود تذكير الأطراف بالامتيازات والحصانات التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة. تؤثر مثل هذه الأعمال سلباً على عمل الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني هناك وتؤثر كالعادة على الناس العاديين أولاً وقبل كل شيء.

وفي الوقت نفسه، من المهم تجنب ازدواجية المعايير. إن رغبة بعض الدول الغربية في دق ناقوس الخطر بشأن مشاكل موظفي الأمم المتحدة في اليمن تتناقض بشكل صارخ مع رد فعلها، أو بالأحرى الغياب شبه الكامل لرد الفعل، على مقتل العشرات من موظفي الأمم المتحدة في غزة نتيجة للغارات الإسرائيلية، وعلى هجمات الجيش الإسرائيلي المنتظمة على قوات حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذين يواصلون مع ذلك أداء واجبهم. ومن الأهمية بمكان أن يقوم زملاؤنا الغربيون بتوسيع نطاق نهجهم المبدئي ليشمل الحالة المتعلقة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي تسعى السلطات الإسرائيلية للضغط عليها لمغادرة الأراضي الفلسطينية. وندعو أعضاء المجلس إلى عدم السماح بمثل هذه الازدواجية الفاضحة والصارخة في المعايير.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة

سويسرا.

على غرار زملائي، أود أن أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية بالنيابة جويس مسويا والخبيرة الاقتصادية نجاه جمعان على مساهماتهم. وأرحب بحضور ممثل اليمن في جلسة اليوم.

ربما يكون السلام أمراً لا يقدر بثمن، ولكن للحرب كلفتها. في اليمن، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار النصف خلال 10 سنوات من النزاع. وكما أشارت السيدة جمعان، فالتداعيات التي ألحقها النزاع بالاقتصاد تتخذ أشكالاً عديدة - تدمير البنية التحتية، وهجرة

الصراع وتحقيق السلام في اليمن، وعلى وجه التحديد جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الهادفة إلى الإسهام في التمهيد للحل السياسي ومعالجة الأزمة اليمنية.

منذ انقلاب الميليشيات الحوثية على الشرعية الدستورية والتوافق الوطني، عملت على إنتاج الحروب والأزمات والمآسي والانقسام، وممارسة أسوأ الانتهاكات لحقوق الإنسان، واستهدفت تدمير حياة الأطفال من خلال تجنيدهم والزج بهم في حربها، وزرعت ملايين الألغام، وانتهجت سياسة الإفقار والتجوع الممنهج لإذلال وإخضاع اليمنيين في مناطق سيطرتها لمشروعها التخريبي، ودمرت الاقتصاد الوطني وخلقت اقتصادا ميليشياويا مواز لتمويل حربها، وسلبت اليمنيين أرواحهم وأمنهم واستقرارهم وغذائهم وحاضرهم ومستقبلهم، ومزقت النسيج الاجتماعي المتماسك، وأفرغت العملية التعليمية من مضمونها، ودمرت دور الصحة والثقافة، وعملت على تنمية الجهل بكل الطرق والأساليب لتحريف الهوية الوطنية.

لقد أظهرت الميليشيات الحوثية مرارا وتكرارا، عدم التزامها بنهج السلام، ومصلحة اليمن واليمنيين، وتستمر، في ظل تراخي الموقف الدولي مع هذه الميليشيات ومع داعمها النظام الإيراني، في التهرب من استحقاقات السلام، وتواصل تصعيدها العسكري، وخروقاتها وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقوانين الوطنية، ومواصلة تهديداتها لطرق الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ونتائجها الكارثية على البيئة البحرية، والوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن والدول المشاطئة للبحر الأحمر. وفي هذا السياق، نؤكد على ما ذكره فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي في خطابه أمام الجمعية العامة، حيث قال "لمنع توسيع واستدامة هذا التصعيد، هناك حاجة ملحة إلى نهج جماعي لدعم الحكومة اليمنية وتعزيز قدراتها المؤسسية في حماية مياها الإقليمية، وتأمين كامل ترابها الوطني، ودون معالجة هذه الاحتياجات، لن تتعاطى هذه الميليشيات مع أي جهود لتحقيق السلام، ولن تتوقف عن أساليب الابتزاز، وتهديد السلم والأمن الإقليمي والدولي."

لقد سمعنا أن الحل السياسي وحده هو الذي سيخفف من الآثار الاقتصادية والإنسانية للنزاع على الشعب اليمني. تدعو سويسرا جميع الأطراف ذات النفوذ، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى الالتزام بهذا الحل واحترام حقوق الإنسان في اليمن. وفي هذا الصدد، تشيد سويسرا بالعمل الدؤوب للمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ وفريقه. ونكرر تأكيد دعمنا الكامل له. كما نرحب بجهوده لتنفيذ التفاهم بشأن القطاع الاقتصادي الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليو الماضي، وتدعو إلى احترامه بالكامل.

ترحب سويسرا بروح وحدة المجلس لصالح عملية السلام في اليمن تحت رعاية المبعوث الخاص، التي سادت منذ بداية النزاع. ولا بد أن نواصل التزامنا الثابت في هذا الاتجاه. ففي نهاية المطاف، لا شيء أعلى من السلام.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعودي (اليمن): اسمحي لي في البداية، السيدة الرئيس، أن أقدم إليكم بالتهنئة على رئاستكم لأعمال هذا المجلس في هذا الشهر. وأتقدم بالشكر للممثل الدائم لسولوفينيا الصديقة على رئاسته الموفقة في الشهر الماضي. كما أتوجه بالشكر لمقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

تؤكد الحكومة اليمنية مجددا التزامها بنهج السلام الشامل والعاقل والمستدام. وكانت ولا زالت تدعو إلى إحلال السلام لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والحياة الطبيعية لليمنيين، ولا تزال تبذل جهودا متفانية للوصول إلى حل سياسي للصراع، وفقا للمرجعيات المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي المقدمة القرار 2216 (2015).

وتجدد حكومة بلدي دعمها لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وكافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء هذا

التعسفية والابتزازية ضد هذه الوكالات والعاملين فيها، حيث انقضت أربعة أشهر وما زال هؤلاء المختطفين والمحتجزين، حتى اللحظة مخفيين قسراً ولم يستطع أهاليهم معرفة أماكن احتجازهم أو حالاتهم الصحية في أقبية المليشيات الحوثية. انقضت أربعة أشهر وهؤلاء المختطفين يقبعون في سجون المليشيات السرية ويتعرضون لصنوف من التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية. انقضت أربعة أشهر وأسر الضحايا والمجتمع الإنساني ككل يتطلع إلى هذا المجلس والأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات ومواقف حاسمة لحماية العاملين فيها وإنقاذ حياتهم، لا سيما في ظل إحالتهم مؤخراً إلى ما يسمى "النيابة الجزائرية" التابعة للمليشيات الحوثية، تمهيداً لإصدار أحكام جائرة بحقهم، ليضافوا إلى عشرات آخرين ممن واجهوا ذات المصير، الأمر الذي طالما حذرنا منه.

لقد بات من الملح تكثيف الجهود والضغط الدولية للإفراج الفوري وغير المشروط عن أولئك المختطفين وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. وتجدد الحكومة اليمنية دعوتها إلى نقل المقرات الرئيسية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في اليمن إلى العاصمة المؤقتة عدن لضمان تأمين المناخ الملائم لأداء مهامها الإنسانية بشكل أكثر فاعلية لخدمة الفئات المحتاجة، وحفاظاً على أمن وسلامة العاملين في المجال الإنساني والإغاثي.

وختاماً، إن شعبنا اليمني الصابر يتطلع إلى السلام المستدام الذي ينتصر لتطلعاته، وينتصر لفكر الدولة الضامنة للحقوق والحريات والعدالة والمساواة والشراكة الوطنية، وتعزيز مبدأ الديمقراطية عوضاً عن مفهوم الاستحواذ والإقصاء والظلم والاصطفاء الإلهي. إن السلام في اليمن سينتصر حتماً وستحقق آمال اليمنيين في استعادة دولتهم وإحلال الأمن والاستقرار والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.

ومن هذا المنطلق، تجدد الحكومة اليمنية دعوتها للمجتمع الدولي وهذا المجلس إلى الاضطلاع بدوره ومسؤولياته، وتنفيذ قراراته ذات الصلة بالأزمة اليمنية، بما في ذلك حظر تدفق الأسلحة الإيرانية، وتجفيف مصادر التمويل، وممارسة المزيد من الضغوط على المليشيات الحوثية للجنوح للسلام، والتعاطي بإيجابية مع مساعي السلام وإنهاء المعاناة الإنسانية للشعب اليمني التي طال أمدها.

تواصل الحكومة اليمنية العمل على مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، ومعالجة القضايا المتصلة بحياة ومعيشة المواطنين وتخفيف معاناتهم وفقاً للموارد المتاحة، وتنفيذ إجراءات صارمة لتعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد وتنمية الموارد الاقتصادية والتوظيف الأمثل للمساعدات الخارجية وتوجيهها وفقاً للاحتياجات والأولويات الحكومية، بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وضبط سعر العملة الوطنية، برغم الضغوط الحقيقية على الاقتصاد وتراجع الموارد جراء استهداف المليشيات الحوثية لمنشآت تصدير النفط منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، والحرب المستمرة والممنهجة من قبل هذه المليشيات في جوانبها العسكرية والاقتصادية.

وتجدد الحكومة اليمنية دعوتها للمجتمع الدولي تقديم الدعم لمواجهة الوضع الاقتصادي والإنساني المتدهور، ووضع الأسس للتعافي الاقتصادي طويل الأمد، ويشمل ذلك ليس فقط المساعدات الإنسانية الفورية لتخفيف المعاناة وآليات المساءلة الأقوى، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها المليشيات الحوثية، ولكن أيضاً استثمارات أكبر في البنى التحتية والرعاية الصحية، والتعليم، والتنمية المستدامة، وتعزيز القدرات الوطنية للحد من آثار المتغيرات المناخية التي خلفت مئات الضحايا، وشردت آلاف آخرين في غضون الشهرين الماضيين.

تستمر المليشيات الحوثية في فرض العراقيل ونهب وتحويل المساعدات الإنسانية إلى غير مستحقيها، وتمارس أبشع الانتهاكات ضد العمل الإنساني والإغاثي في مناطق سيطرتها، آخرها حملة الاختطافات التي طالت العشرات من موظفي المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في اليمن، وتلتها جملة من العراقيل والإجراءات